بيان إخباري

الحسّ السليم في الحرم الجامعي

3 نوفمبر / تشرين الثاني 2026

في حال إقراره، سيحمي مشروع القانون رقم 38 حرية الفكر والنقاش في الحرم الجامعي، ويدعم رسومًا دراسية ميسورة التكلفة ويمكن التنبؤ بها، ويضع معايير أوضح لسلوك الطلاب.

تقدّم حكومة ألبرتا مشروع *القانون رقم 38، قانون تعديل تشريعات التعليم العالي لعام 2026 (Advanced Education Statutes Amendment Act, 2026)*. ومن شأن التعديلات على *قانون التعليم ما بعد الثانوي (Post-secondary Learning Act)* أن تستحدث حدودًا قصوى للرسوم الدراسية، وأن تضع متطلبات لسياسات الحياد المؤسسي وحرية التعبير، وأن تحدد معايير أوضح لسلوك الطلاب. كما سيعدّل التشريع *قانون الحوكمة المهنية (Professional Governance Act)* لتبسيط طريقة تنظيم بعض المهنيين العاملين في مجالي الهندسة وعلوم الأرض.

"ينبغي أن يتمتع الطلاب بحرية طرح الأسئلة الصعبة ومناقشة الأفكار بانفتاح، وأن يكونوا على ثقة بأنهم سيُعامَلون بإنصاف. كما ينبغي أن تعرف الأسر ما ستكون عليه الرسوم الدراسية حتى تتمكن من التخطيط مسبقًا. وسيحقق مشروع القانون هذا الأمرين معًا، وسيبسّط إجراءات الترخيص للمهنيين في مجالي الهندسة وعلوم الأرض الذين يساهمون في بناء ألبرتا."
مايلز ماكدوغال، وزير التعليم العالي

جعل الرسوم الدراسية أكثر قابلية للتنبؤ

ستنقل التعديلات ألبرتا من نظام وضع سقف لنمو الرسوم الدراسية إلى نظام الحدود القصوى للرسوم الدراسية للبرامج أو مجموعات البرامج. وستوفر هذه الحدود القصوى مزيدًا من الوضوح للطلاب والأسر، وستعكس بشكل أفضل التكلفة الفعلية لتقديم البرامج، في حين ستحدد المؤسسات التعليمية الرسوم الدراسية ضمن تلك الحدود. ولدعم الاستقرار خلال المرحلة الانتقالية، لن تزيد الرسوم الدراسية للطلاب المحليين الحاليين بأكثر من اثنين في المئة في العام الدراسي 2027-2028.

حماية حرية الفكر والنقاش

سيضع مشروع القانون رقم 38 متطلبات دنيا لسياسات الحياد المؤسسي وحرية التعبير في مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي العامة والمؤسسات الأكاديمية المستقلة الخاضعة لـ*قانون التعليم ما بعد الثانوي*. يسرى مبدأ الحياد المؤسسي على البيانات التي تصدرها المؤسسة التعليمية باسمها وصفتها جهة رسمية بشأن القضايا الاجتماعية والسياسية الخارجة عن نطاق مهامها التعليمية والبحثية والمؤسسية، دون أن يقيد ذلك الحرية الأكاديمية أو حق الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين في التعبير عن آرائهم في حدود ما يجيزه القانون.

"مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي هي أماكن لتنوّع وجهات النظر والبحث الدقيق والنقاش المفتوح. والحرية الأكاديمية وحرية التعبير أساسيتان لرسالتنا. ومن خلال التزام الحياد إزاء القضايا الاجتماعية والسياسية التي تقع خارج المسائل المتعلقة بمهامنا التعليمية والبحثية والمؤسسية، تساعد مؤسساتنا في الحفاظ على أوسع مساحة ممكنة لأعضاء المجتمع الأكاديمي للتعبير عن آرائهم ومناقشة الأفكار والمشاركة في البحث المفتوح."
جون ألهو، المدير التنفيذي لشبكة ألبرتا للتعليم ما بعد الثانوي (APSN)

ضمان المعاملة العادلة للطلاب

تعتمد كل مؤسسة من المؤسسات العامة للتعليم ما بعد الثانوي حاليًا على مجموعة من قواعد منظمة للسلوك الطلابي، غير أن مراجعة حكومية أُجريت عام 2025 لما يقارب 200 من هذه القواعد كشفت عن تفاوت في طرق صياغتها وتطبيقها. ومن شأن التعديلات المقترحة أن تتيح للحكومة تحديد الحد الأدنى من المتطلبات بموجب اللوائح التنظيمية، بما يضمن للطلاب قواعد واضحة يسهل الاطلاع عليها، وإجراءات عادلة وسريعة وشفافة، مع توفير الضمانات المناسبة لحماية الخصوصية. وستواصل المؤسسات صياغة قواعد السلوك الطلابي الخاصة بها والتعامل مع الحالات الفردية.

بيان إخباري

تبسيط الترخيص المهني

سيبسّط مشروع القانون رقم 38 أيضًا إجراءات الترخيص للتقنيين المهنيين وحاملي التراخيص المهنية الذين يؤدون أعمالًا متخصصة في مجالي الهندسة وعلوم الأرض. وبناءً على طلب جمعية المهندسين وعلماء الأرض المهنيين في ألبرتا (APEGA) وجمعية المهنيين في تقنيات العلوم والهندسة في ألبرتا (ASET)، ستتولى APEGA تنظيم المجموعتين. وستضمن تعديلات فنية طفيفة أن يعمل *قانون الحوكمة المهنية* على النحو المقصود.

حقائق سريعة

- سيحدد وزير التعليم العالي الحدود القصوى للرسوم الدراسية بموجب أمر وزاري.
- منذ عام 2019، يُتوقع من مؤسسات التعليم العامة للتعليم ما بعد الثانوي والمؤسسات الأكاديمية المستقلة أن تكون لديها سياسات لحرية التعبير. ومنذ خريف عام 2024، تقدم هذه المؤسسات تقارير سنوية عن حرية التعبير في الحرم الجامعي.
- ستواصل المؤسسات تنظيم المتحدثين والدعوات والفعاليات الخاصة بها في إطار الحد الأدنى من المتطلبات الجديدة للسياسات.
- ستُطبَّق متطلبات الحياد وحرية التعبير على المؤسسات العامة للتعليم ما بعد الثانوي والمؤسسات الأكاديمية المستقلة الخاضعة للقانون. وستُطبَّق متطلبات قواعد السلوك على المؤسسات العامة، بينما ستُحدَّد متطلبات المؤسسات الأكاديمية المستقلة من خلال السياسات.
- لن تتأثر المؤسسات الخاصة للتعليم ما بعد الثانوي الأخرى ومؤسسات الأمم الأولى (First Nations) بهذه التغييرات المقترحة.

معلومات ذات صلة

- *قانون التعليم ما بعد الثانوي (Act Learning Post-secondary)*
- إطار الرسوم الدراسية في ألبرتا (framework tuition Alberta)
- *قانون الحوكمة المهنية (Act Governance Professional)*

الاستفسارات الإعلامية

ميسون كيدني
mason.kidney@gov.ab.ca
2538-340-587
متحدث صحفي بوزارة التعليم العالي